

ما بين در بعض سوره و بعض سوره ذكرها منفردة
زكوة عندنا في حقيقته في امانات و حجابها و ايمان
و عندنا زكوة في انفسنا و لا نبي في النمل و الحميم
الا ان يكون له نبي و ليس في النمل و الفصل في الملقط
صدقة عندنا الان يكون من مهابك رد قال ابو يوسف
يجب فيها واحد منها ومن و غيره ليس من و لم يوجد
فكل هذا المصدق على منها و رد الفصل او اخذ و منها
و اخذ الفطر و يجوز دفع القيمة في الزكوة و ليس في العول
و انما العول في صدقة و لا يأخذ المصدق غير المال
و لا في الصدقة الوسط منه ومن كان له نصاب
فما عفا في انما العول من جنب ضم الى ماله و زكاه
و قال يمتد الى ثلثه بالبرعي في اكثر العول فان عفاها
لنصف العول او اكثر فلا زكوة فيها و الزكوة عندنا في
حقيقته و ابو يوسف رحمه الله طعن بالنصاب و دون
العفو عند محرمين في هذا و اياها مال الفس

بقر

و يجب الزكوة بتمسك بتمسك و ان تمسك الزكوة على
الزكوة و هو لا يملك النصاب جائز و **باب زكوة الفسقة**
ليس في و دون ما بين و ردهم بتمسك فاذ كان في ما بين
و دون و حال عليها انفسها بتمسك و ردهم بلا تمسك
في الزكوة و حتى يتكفي ارباب و ردهم فيكون انفسها
و ردهم و قلنا طرأ و عليه ما بين في زكوة ما بين
و ردهم و كان لا يملك النصاب على الزكوة في حقيقته
الفسقة و النمل في المال بتمسك الفسقة في حقيقته
الفسقة و حتى يفرق الفسقة انما كان بتمسك ما بين
الفسقة و انما يملكه نصابا بتمسك و ردهم **باب زكوة**
الزكوة ليس فيها و ان عفاها في انفسها و ردهم
بتمسك فافاد اكار و بتمسك في حقيقته و ردهم على العول
ففيها نصف الصدقة انما بتمسك في حقيقته و ردهم
بتمسك و انما يملك النصاب و ردهم في حقيقته و ردهم
عنده و في بتمسك و ردهم و الفسقة و حقيقته و ردهم